

المصير الحديث ودبلوماسية المؤتمرات الدولية

الدكتور فاضل زكي محمد

قبل البحث في الموضوع يجدر بنا القاء نظرة عامة نستعرض فيها مدى الفرق بين مفهومات الاجتماعات الدولية (Conferences) وبين المؤتمرات الدولية (Congresses) • إذ أن استخدام هذين المصطلحين من دون توضيح سوف يبقى أمامنا الإبهام الذي طالما هو مبعث للوقوع في الخطأ في كثير من الأحيان •

فنهائك الاعتقاد لدى بعض الكتاب بوجود فروق أصيلة بين الاجتماعات والمؤتمرات الدولية • وعلى هذا الأساس فانهم ينظرون الى المؤتمرات نظرة تختلف عن نظرتهم نحو الاجتماعات الدولية • فالمؤتمرات بالنسبة لهم تتميز بكونها أكثر رسمية واهمية وعمومية من الاجتماعات الدولية^(١) • فقد رأى الفقيه الكلاسيكي فوشي (Fauchille) ان « الفرق بين المؤتمرات والاجتماعات الدولية ينحصر في ان المؤتمرات تضم رؤساء الدول أو كبار وزرائها ، في حين ان الاجتماعات الدولية تضم الوزراء الثانويين أو الممثلين السياسيين^(٢) » • اما الأستاذ جونييه (Jonnet) فانه يرى « ان الغاية من المؤتمرات (Congresses) اعادة السلم وتوطيد أركانه ، في حين ان الاجتماعات الدولية (Conferences) ترمى الى صيانة السلم والحؤول دون نشوب الحرب بين الدول • وتعد المؤتمرات عادة لاسباب سياسية في حين ان الاجتماعات الدولية لا تحصر نطاق عملها بالشؤون السياسية فقط بل تتعداه الى شؤون أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ... »^(٣) • ولم يكتف الأستاذ جونييه بهذا الحد من التمييز وانما ذهب ليقول ان « الاجتماعات الدولية أقل

(١) انظر Internatinal Organization: Potter ، (ص ١١٧) •

(٢) انظر جونييه • موجز الدبلوماسية ، تعريب سموحي فوق

العادة ، (ص ٢٥٦) •

(٣) المصدر السابق نفسه •

أهمية من المؤتمرات لان الحلول التي تقترحها قد لا تؤدي الى النتيجة المتوخاة ، وان الاجتماعات الدولية تسبق عادة انعقاد المؤتمرات التي تعتبر أبحاثها السياسية أكثر من الابحاث الاقتصادية أو الحقوقية التي تعالجها الاجتماعات عادة ••• الى ان يقول ان المؤتمرات والاجتماعات الدولية ، عدا ما ذكر من فوارق ، « متشابهة من حيث صفتها الدبلوماسية وصفة موظفيها الدبلوماسيين والشؤون الدولية التي تعالجها وأصول العمل المتبع فيها » (١)

على ان المحلل لما تقدم يجد انه قد يكون صائبا من الوجهة النظرية . ولكنه ليس كذلك من الوجهة العملية . وهذا ما يثبته تاريخ الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذاته . فإى استعراض عام لتاريخ هذه الاجتماعات والمؤتمرات •• مبتدأً من القرن التاسع عشر الى الوقت الحاضر •• يرينا ان العبرة ليست بعظمة الاحتفالات وانما بالاهداف التي تجتمع من أجلها والغايات البعيدة التي ترمى الى تحقيقها والنتائج الفعلية التي تترتب عليها . ويكفى ان ندلل على ذلك باجتماع لاهاي "The Hague Conference" عام ١٨٩٩ واجتماع لاهاي عام ١٩٠٧ ، وكذلك اجتماع باريس (Paris Conference) عام ١٩١٩ . اذ أن أقل ما يمكن ان يقال عن هذه الاجتماعات انها تمثلت بالرسمية والعمومية والاهمية الكبيرة . ولو كان الامر كما جاء به الفقيه فوشيل وجونيه والفقهاء الآخرون الذين ينهجون نفس النهج لسميت اجتماعات لاهاي وباريس ، بمؤتمرات لاهاي وباريس . ولكن الواقع انها سميت بالاجتماعات (Conferences) .

وبناء على ما تقدم ، يمكننا من القول انه لا توجد فوارق اصيلة تميز بين الاجتماعات والمؤتمرات . على اننا يجدر بنا القول أيضا ان مصطلح « مؤتمر » قد أصبح في العصر الحديث الاسم الشامل لكل الاجتماعات والمؤتمرات مهما يكن نوعها . وان الذي يميز المؤتمرات المهمة عن غيرها ، التسميات المقترنة بها . فاذا كان المؤتمر يضم رؤساء الدول الكبرى ،

(١) المصدر السابق نفسه .

سُمى بمؤتمر الدول الكبرى ، وحين يضم وزراء الخارجية يسمى بمؤتمر وزراء الخارجية وهكذا حين يكون طابع المؤتمر سياسيا أو قانونيا أو اقتصاديا فيسمى حينئذ بالمؤتمر السياسي أو القانوني أو الاقتصادي •

يتميز العصر الحديث عن سابقه من العصور بحله المشاكل السياسية عن طريق جماعي • وعلى هذا الاساس فانه سُمى بعصر الدبلوماسية أو عصر دبلوماسية المؤتمرات الدولية • فلم تكن العصور القديمة تحل مشاكلها بطريقة جماعية • وانه وان وجدت بعض اثارها في القديم وخاصة في عهد اليونان - المؤتمرات الأمفكتيونية - فانها كانت ذات اثر محدود ولا تخرج عن حدود دول المدن اليونانية • اما المؤتمرات الحديثة فانها قد خرجت بعيدا عن مفهومها القديم بحيث أصبحت الاداة الفعالة لبناء صرح قواعد عالمية للمسلم والاستقرار • وبهذا الثوب الجديد أخذت تنظر الى جميع نواحي الحياة من اقتصادية واجتماعية وسياسية • كما أخذت تنظر الى المشاكل التي تعرض عليها بروح ايجابية • ويعود هذا الاتجاه الجديد في الاغلب الى التطور الذي حصل في المجتمع العالمي • ذلك التطور الذي ادى الى تشابك مصالح أجزاءه والى الحاجة الى التعاون في المجالات المختلفة ، وكل ذلك للوصول الى ايجاد توازن بين مصلحة كل دولة وبين ضمان التقدم والرفاه العالمي •

ولعل عدم توفق العصور القديمة في حل مشاكلها على أساس جماعي يعود في الاغلب الى طبيعة المجتمعات السياسية القديمة التي امتازت بالتعامل على أساس المصلحة المطلقة • وطبعي ان ذلك لم يكن يسمح باشتراك الدول سوية في حل مشاكلها العامة • اصف الى ذلك الشعور النفسى المنبثق من طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية في تلك العصور ، والذي يوحى بعدم الحاجة الى عقد الاجتماعات على المستوى العالمي من جهة ، والى الخوف الذي كان يساور الدول القديمة من الجلوس على مائدة مستديرة تجمع عددا من الدول تتقاسم حل المشاكل من الجهة الاخرى • اذ كانت تعتقد ان مثل هذا العمل هو مبعث للتدخل في سيادتها وسياستها •

ونمو المصالح المشتركة بين الدول منذ أواسط القرن التاسع عشر وبصورة واسعة جدا في القرن العشرين ، - نتيجة للاختراعات الحديثة وتحسن المواصلات ووسائل الانتاج وفيض السلع - ، كان ان ادى الى نمو الاحتكاك بين الدول جميعا ، وادى كذلك الى ظهور الحاجة الماسة لتنسيق الجهود ، والى التعاون في الميادين المختلفة . وأول مظهر لتنسيق الجهود وتوحيدها بين الدول انتشار فكرة عقد المؤتمرات التي تضم عددا من الدول . وكانت الغاية من ذلك طرح المشاكل المشتركة والتوصل الى ايجاد حلول يتفق عليها المجموع ويضمن فيها مصلحته جميعا .

ولقد تميزت هذه الوسيلة الدبلوماسية الجديدة عن التفاوض المباشر ببعض الميزات . فهي قبل كل شيء أكثر مرونة وسرعة من الدبلوماسية المباشرة : سواء من ناحية المواضيع التي يتناولها المؤتمر أو من ناحية الاعضاء المساهمة فيه^(١) . وبجانب ذلك أيضا فان الدبلوماسية الجماعية أو دبلوماسية المؤتمرات تمكنت من تحقيق جو أقل ما يمكن وصفه به انه أكثر انسانية^(٢) . وهذا يقودنا الى القول ان هذا الجو الانساني هو أقل رسمية وأقل تعقيداً من الطرق الدبلوماسية الاخرى (كالتفاوض المباشر ، والمساعى الحميدة ، والوساطة) .

والمحلل لطبيعة اقدم المؤتمرات الدولية يجد انها كانت تعقد على صورة مستقلة . ويعنى ذلك ان كلا منها كان يتصف بطابع وحدة الكيان وعدم الارتباط مع غيرها . وعلى ما يظهر فالمؤتمرات الدولية التي سبقت قيام عصبة الامم وهيئة الامم المتحدة لم تكن لتستخدم كوسيلة دائمية لحل المشاكل الناشئة بين الدول . وكان نظام الاجتماعات وبرامج الاعمال يوضع في كل مرة على حدة من قبل الدولة صاحبة الاقتراح أو عن طريق لجنة خاصة تعين لهذا الغرض . وعلى هذا الاساس تكونت بعض التقاليد عن طريق الممارسة وظل يرهاها من بعدها الآخرون .

(١) انظر Potter ، مصدر سبق ذكره ، (ص ١١٥) .

(٢) المصدر السابق نفسه .

ولم تصبح دبلوماسية المؤتمرات الدولية كوسيلة ثابتة لحل المشاكل الدولية الا بظهور المنظمات الدولية الدائمة . وتعتبر منظمة عصبة الامم المنظمة الاولى من هذا النوع ويليهها منظمة الامم المتحدة . وقد كان طبيعيا لهاتين المنظمتين ان تأخذا بقواعد واحكام المنظمات غير الدائمة التي سبقتهما . الا ان طبيعة عقد مؤتمرات دائمية ضمن النوع الجديد من المنظمات ، اوجبت اجراء بعض التعديلات على نظامها . ومن هذه التعديلات ادارة اللجان والاقسام المختلفة وبضمنها الجمعية العامة ومجلس الامن اجتماعاتها على اساس نظام المؤتمر الدورى . وبهذه الوسيلة أصبح بالامكان تحديد الدول المشتركة سلفا ، وأصبح بالامكان أيضا تحديد أوقات انعقاد المؤتمر . وبذلك قضى على الارتباك السائد فى مواعيد عقد المؤتمرات المستقلة . والجدير بالذكر ان باب المؤتمرات المستقلة ظل مفتوحا على الرغم من ظهور المنظمات الدولية الدائمة والمؤتمرات الملحقة بها . ويكفى ان ندلل على بقاء دبلوماسية المؤتمرات الموقته والمستقلة ، بمؤتمر جنيف لوزراء خارجية الدول الكبرى الذى انعقد عام ١٩٥٨ بصدد مشكلة برلين .

كيف تنشأ فكرة عقد المؤتمر الدولى ؟

ويبدأ الشعور بالحاجة لعقد مؤتمر دولى مستقل عادة من قبل احدى الدول حيث تقترح على عدد من الدول الاخرى مشاركتها فى حل قضية مشتركة ولها مساس بالعلاقات والتوازن الدولى . فقد تكون الدولة صاحبة الاقتراح هى نفسها ذات علاقة مباشرة فى الخلاف مع دولة أخرى وترى من الاوفق الدعوة الى عقد مؤتمر دولى يضم عددا من الدول للتعاون فى حل ذلك الخلاف . فمثلا كانت الدعوة الى عقد مؤتمر دولى فى برلين عام ١٨٨٤ لمناقشة المشاكل الافريقية موجهة من قبل كل من ألمانيا وفرنسا باعتبارهما الدولتين المعنيتين فى الامر بصورة مباشرة . وقد تكون الدولة صاحبة الفكرة بعقد مؤتمر دولى يمسها الامر من ناحية غير مباشرة فقط . ومن الامثلة على ذلك ، دعوة الولايات المتحدة الامريكية عن طريق رئيس جمهوريتها ثيودور روزفلت عام ١٩٠٦ لعقد مؤتمر فى الجزائر لغرض المداولة فى المشاكل القائمة بين فرنسا وألمانيا فى مراکش . وبجانب

ما تقدم ، فقد تكون الدولة صاحبة الاقتراح في موقف حيادي تام ولا يتصل
بها موضوع البحث مطلقا . وكل ما يهمها ان ترى الاستقرار والسلام قائما
بين الدول . ومن الامثلة على ذلك دعوة قيصر روسيا الاسكندر الثاني
لعقد مؤتمر دولي في سانت پيترسبرك عام ١٨٦٨ للحد من استعمال القسوة
في الحروب .

وقد جرت العادة ان يضم المؤتمر الدولي ثلاث دول على أقل
تقدير^(١) . الا ان مثل هذا النوع من المؤتمرات يكون من الناحية الفعلية
مؤتمر دولي من نطاق ضيق . ولكن متى تجاوب شعور أكثر من ثلاث
دول بضرورة عقد مؤتمر للنظر في مسألة ذات طابع دولي ، فان مستوى
المؤتمر ينتقل من مستواه الضيق الى المستوى الواسع النطاق . وفي تلك
الحالة توجه الدولة صاحبة الاقتراح دعوتها الى كافة الدول الاخرى التي
يمسها الموضوع من ناحية من النواحي بحيث قد يصل العدد الى الثلاثين
او الاربعين . والجدير بالذكر هنا ان اي مؤتمر على نطاق واسع يضم عددا
كبيرا من الدول سوف يكون أكثر تنظيما من حيث الاستعداد والمنهج
والمكان والمدة وغير ذلك من الاستعدادات التنظيمية الاخرى^(٢) .

كيف توجه الدعوة الى الاعضاء ؟

والقاعدة العامة في توجيه الدعوة ، هي ان الدولة صاحبة
الفكرة تكون حرة في اختيارها للاعضاء . ولكن هذه الحرية هي
حرية نسبية . ذلك ان الدولة صاحبة الفكرة لا بد لها من توجيه
الدعوة الى الدول التي لها تماس بالموضوع . فهي تأخذ بنظر الاعتبار
الجهات المتقاربة والمختلفة في الرأي تجاه مسألة دولية على أساس ان عقد

(١) يقول الاستاذ بوتر في كتابه (International Organization)
(ص ٤٠٢) ، ان المؤتمرات التي تضم دولتين فقط ليست غير واردة اطلاقا .
ويدلل على ذلك بقوله ان أى اجتماع بين قطبين من أقطاب السياسة هو
بمثابة مؤتمر دولي . ومن الامثلة على ذلك محادثات روزفلت - تشرشل
عام ١٩٤١ ومحادثات ترومان - آتلي عام ١٩٥٠ وغيرها .
(٢) راجع في هذا الصدد International Organization: Hill (ص ٤١٠) .

مؤتمر دولي سيساعد على التوصل الى اتفاق عام بين الجميع • وهي تقدر كذلك الآثار الناجمة من دعوة الدولة صاحبة المراكز والتأثير في المنطقة التي نشأت فيها المشكلة الدولية • فقد تدعو مثلا الدولة التي قامت بوساطة أو بمساع حميدة ، أو انها تدعو الدولة أو الدول التي ترتبط بمنظمات اقليمية ويهمها الاستقرار في تلك المنطقة •

والمعارف عليه بين الدول ، ان الدولة صاحبة الاقتراح توجه دعوتها عن طريق الممثلين الدبلوماسيين لديها • وترسل الدولة الراغبة في عقد مؤتمر دولي عادة مع كتاب الدعوة ، مسودة يحدد فيها الموضوع المختلف عليه • وهذه المسودة تتضمن حلولاً مبدئية واقتراحات بشأن القضية المعنية • وتتضمن المسودة كذلك التعليمات الخاصة بجدول الاعمال وتاريخ ومكان ولغة المؤتمر • والغاية من كل ذلك هو ان تدرس الدولة المدعوة الحلول المبدئية المقدمة اليها من الدولة صاحبة الاقتراح ، ولتتساور مع من تشاء من الدول الصديقة وذلك بغية تحديد موقفها^(١) : أي بقبولها أو عدم قبولها^(٢) الانضمام الى المؤتمر المرجو عقده •

كيف يختار الوفد ؟

وحيث توافق الدولة المدعوة على اشتراكها في المؤتمر الدولي تبدأ باختيار أعضاء الوفد الذي سيمثلها في المؤتمر • ومن حيث العموم لا توجد طريقة معينة لاختيار أعضاء الوفد • والاساس العام الذي تستند عليه الدول هو ان يمتاز العضو بالكفاية والثقافة وسعة الاطلاع والتجربة في الشؤون الدولية • اما من حيث عدد الاعضاء ، فان الدول حرة في تحديد عدد اعضاء وفودها ، اللهم الا اذا كانت هناك تعليمات تقضى بتحديد العدد • ومن الامثلة على ذلك مؤتمر باريس عام ١٩١٩ الذي حدد فيه عدد أعضاء الدول الكبرى بخمسة أعضاء والصغرى بين (١ - ٣) • اما في الاحوال الاخرى التي لا يحدد فيها العدد فتختلف

(١) جونييه ، مصدر سبق ذكره (ص ٢٢٦) •

(٢) قد تمتنع بعض الدول من الاشتراك بصورة رسمية ولكنها

ترسل مراقبين (Observers) عنها يحضرون كمستمعين •

عندئذ وفود الدول * ونذكر على سبيل المثال هنا مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، والذي لم يحدد عدد أعضاء الوفود فيه ، فكانت الدول متباينة في وفودها ، اذ تراوحت أعضاء الوفود بين مندوب واحد واربعة عشر مندوبا * ويرأس وفد كل دولة عادة رئيس يُختار من بين الاعضاء * وتختلف درجة الرئيس بحسب اهمية المؤتمر * ففي المؤتمرات المهمة ، لا تتردد الدولة في ارسال وزير خارجيتها ليكون رئيسا للوفد ، طالما انه الموجه الاعلى للسياسة الخارجية * الا ان رئاسة وزير الخارجية لوفد دولته لا يعطى تلك الدولة أى امتياز على غيرها * ذلك لان من قواعد المؤتمرات المساواة بين الدول الاعضاء فى كل من الحقوق والامتيازات وحتى فى التصويت *

وعند وصول وفود الدول المدعوة الى مكان المؤتمر تكون التعليمات المقدمة اليها من قبل صاحبة الاقتراح بمثابة الاساس الذى تبدأ به مناقشات الاجتماع التمهيدي العام الذى يضم جميع الوفود وذلك قبل الوصول الى الصيغة النهائية للمنهاج *

ولقد كان لتوصيات مؤتمر لاهاي عام ١٨٩٩ الاثر الكبير فى ممارسة ضم خبراء اقتصاديين ومحاسبين وقانونيين وغيرهم الى وفود الدولة المشتركة فى المؤتمر الدولى فى العصر الحديث * ومما لا شك فيه ان مثل هذا الاتجاه قد ساعد على عقد مؤتمرات على مستوى علمى يقر مبدأ الاختصاص * ومن اثاره الواضحة ان المعلومات الفنية والارقام التى يقدمها الخبراء قد زادت من دقة المؤتمرات وزادت فى الوقت عينه من اهميتها واعتماد الدول عليها وسيلة لتوطيد العلاقات التى تقوم على اساس رصينة *

قواعد واصول المناقشات :

يرجع أصل أغلب قواعد وأصول المناقشات الى القواعد التى سادت المؤتمرات الدولية القديمة ، وخاصة المهمة منها ، ثم سارت على هديها من بعدها المؤتمرات التى تلتها بحيث أصبح كثير من هذه القواعد عرفا مقبولا لا يحتاج الى التأكيد عليه فى كل مؤتمر * واما

بقية هذه القواعد فانها مشتقة من اصول مناقشات المجالس النيابية للدول المختلفة •

وتتم مناقشة المواضيع المختلفة في المؤتمرات الدولية عن طريق كل من الجلسات العامة التي تضم كافة الوفود وعن طريق اللجان الاصلية والفرعية التي يتناول كل منها دراسة ناحية خاصة من نواحي الموضوع المتعددة • وترسم الخطوط الرئيسية للمواضيع المطلوب مناقشتها عادة في الجلسات العامة • اما المناقشات والدراسات التفصيلية فانها تتم عن طريق اللجان • وتنظم أعمال وادارة الجلسات العامة باشراف رؤساء الجلسات حيث تناط بهم مهمة افتتاح المناقشات وتوجيهها وحصرها ضمن الموضوع المحدد ، كما يعطى لهم صلاحية افعال باب المناقشات وعرض الاقتراحات للتصوت عليها •

وتجرى المناقشات في اللجان بجو هو أكثر حرية واطل رسمية من الجلسات العامة • اذ عن طريقها ، كما ذكرنا ، تتم الدراسات التفصيلية • كما وتزداد الصراحة فيها عندما لا تكون مناقشاتها علنية • فهناك دائما مسائل عويصة لا يدركها الا المتخصصون ، كما لا يمكن الادلاء بها أمام الرأي العام بالنظر لما تسببه من هياج وعدم رضا ناتج في أغلب الاحيان من عدم التفهم لدخائل الامور • وعلى الرغم من ان الاتجاه العالمي أخذ يسير منذ نهاية الحرب العالمية وراء تشجيع المناقشات العلنية في المفاوضات الدبلوماسية ، الا ان بعض علماء الحقوق الدولية ظل يؤكد على ان المناقشات الحساسة لا يمكن ان تعرض بكاملها أمام الرأي العام ، لان الرأي العام يحتاج في كثير من الاحيان الى التفهم والادراك الكلي لحقيقة العلاقات الدولية • الا ان مساوىء الدبلوماسية السرية في المفاوضات قد تركت هي الاخرى اثارا سيئة بحيث ادى ذلك الى مطالبة بعض الساسة والعلماء في الشؤون الدولية بنبذها • ومن هنا نجد ان المبدأ السائد في المناقشات اليوم ظل يجمع بين السرية والعلنية • ومعنى هذا ان بعض جلسات المؤتمر تكون

علنية - كجلسات الافتتاح وجلسات الاختتام - والبعض الآخر ، فانه يتم وفق مبدأ الكتمان ، وحتى لو كان ذلك الى حين وذلك لغرض انجاح المفاوضات وعدم اشراك عوامل جديدة قد تفسد سير المفاوضات •

والمبدأ الثاني الذى تسير بموجبه المناقشات فى المؤتمرات ، بجانب مبدأ الجمع بين الكتمان والعلنية ، هو مبدأ المساواة فى المعاملة • ومعنى هذا انه مهما كانت الدولة قوية عسكرياً أم اقتصادياً أم سياسياً ، ومهما كانت مساحتها ومهما كانت أهمية مركزها الجغرافى فلا يجوز لها ان تملك أكثر من صوت واحد فى التصويت • وغنى عن البيان ان مبدأ عدم المساواة فى الماضى كان مبعثاً لكثير من المنازعات بين الدول ومبعثاً لأمتناع البعض منها ، وعلى الاخص الدول الصغيرة ، من الاشتراك فى المؤتمرات الدولية • اما اليوم فقد استفادت الامم من تجاربها ، اذ عرفت كيف تمنع وقوع اساءة الدول الكبرى على الدول الصغرى ، وذلك باحلال مبدأ « المساواة » بينها جميعاً • وبهذه الوسيلة زادت ثقة الدول الصغرى بالمؤتمرات ، وزاد عدد الدول المشتركة فيها ومنه زادت أهمية المؤتمرات ذاتها فى حل المشاكل الدولية • فلقد اثبتت الحوادث على ضوء تجارب المؤتمرات المختلفة ان الآراء القيمة ليست ملكاً للدول الكبيرة • كما اثبتت ان الحلول المنطقية والمبدعة قد تأتى من الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء • والذين لهم اطلاع بسير المناقشات الدولية الحديثة يعلمون مدى الخدمات الجلى التى تقدمها الدول الصغيرة •

ومن قواعد المؤتمرات الدولية ، بالاضافة الى مبدأ الجمع بين الكتمان والعلنية ومبدأ المساواة فى المعاملة ، قاعدة الاجماع فى التصويت^(١) • وقاعدة الاجماع فى التصويت تقضى بان لا يوضع أى قرار مؤتمرى موضع التنفيذ ما لم ينل ذلك القرار تأييد جميع الاعضاء • وترجع قاعدة الاجماع فى التصويت الى زمن بعيد حين كانت ترى الدول ان مصلحتها تقضى بعدم

(١) انظر فى هذا الصدد American Journal of International Law

المجلد (٤) لسنة ١٩٤٦ ، (ص ٧١) •

الزام نفسها بأى قرار هي غير مؤيدة به • ومعنى ذلك ان القرار الذى لا ينال تأييد جميع الاعضاء يصبح نافذا بالنسبة للمؤيدين له فقط • ومع ان مثل هذه القاعدة ظلت مطبقة الى العصر الحاضر فى المؤتمرات الدولية المستقلة ، الا ان بعض الدول أخذت تلمس صعوبة تطبيقها من الناحية العملية • ومن هنا نشأت فكرة الاغلبية فى التصويت ، التى هدفت الى التخفيف من صلابة الموقف ، ولتحقيق فوائد أكبر من المؤتمرات الدولية • ويرى فريق من العلماء ان مبدأ الاجماع هو فى طريقه الى الزوال بصورة نهائية ، خاصة بعد ظهور المنظمات العالمية الدائمة - كهيئة الامم المتحدة اليوم - التى ارتبطت بها أغلبية الدول وأخذت تقر ما جاء بمواثيقها^(١) •

وتقدم التوصيات التى تتوصل اليها اللجان المختلفة الى سكرتارية المؤتمر العامة • وهذه بدورها تنتظر اعاز رئيس المؤتمر لدعوة جميع الوفود بعقد عدد من الجلسات العامة للتصويت على توصيات اللجان ومناقشتها • والعادة الجارية هي ان يؤخذ كل من هذه التوصيات على حدة ، ليناقش من قبل الاعضاء وليفسح المجال لهم بتقديم اقتراحاتهم حين يرون حاجة لاجراء تسوية على التوصيات أو قسم منها • وفى مثل هذه الحالة تقدم الدول باقتراحاتها الى الرئيس بصورة تحريرية ليعرضها بدوره للمناقشة • والقاعدة العامة هي ان يسجل كل ما يدور فى سجل يسمى بمحضر الجلسات^(٢) • وما يجب ذكره هنا أيضا هو ان الاعضاء المتناقشين لا يمثلون انفسهم وانما دولهم • ومعنى ذلك انهم يسرون على ضوء التعليمات التى يتلقونها من دولهم • ثم ان القرارات التى يصوتون

(١) جاء فى المادة (١٨) من ميثاق الامم المتحدة « تعتبر قرارات الجمعية العامة فى المسائل المهمة نافذة المفعول اذا حظيت بثلثي الاصوات » • وتطبق نفس القاعدة - قاعدة الاغلبية - بالنسبة لمجلس الامن أيضا • فتذكر المادة (٢٧) من الميثاق ان قرارات مجلس الامن تعتبر بأكثرية سبعة أصوات من أصل (١١) صوتا على ان يكون ضمن هذه الاكثرية جميع الاعضاء الدائمين فى المجلس •

(٢) تفتتح كل جلسة عادة بذكر عبارة « تليت خلاصة أعمال الجلسة السابقة فصدقت » •

عليها لابد وان يحصلوا على تأييد دولهم لها كى تصبح نافذة المفعول :
أى مقررات رسمية •

ومتى ما توصل المؤتمر الدولى الى مقررات رسمية ، فان ذلك يعنى
انه قد حقق نجاحا • هذا وان نجاح المؤتمرات الدولية يتوقف بوجه عام
على مدى تفهم الدول بعضها لبعض ، وعزمها جميعا فى بناء علاقات طيبة
تؤدى الى السلم والاستقرار • وبالطبع فان مثل هذا لا يمكن ان يحصل
الا اذا بذلت كل دولة جهودا ايجابية فى هذا السبيل : أى العمل بحزم
على ازالة العوامل التى تقف دون التكاتف والتعاون وتبعد كل ما يسمى
بسياسة التعصب والانزالية والمصلحة المطلقة •